New Tactics
in Human Rights

مناصرة حقوق الإنسان عبر استخدام والمنظور الدّينيّ واللّجوء إلى قادة الرأي:
تعزيز التّعليم الوطنيّ لحقوق الإنسان في إندونيسيا

إعداد: مشادي سعيد
تحرير: نانسي بيرسون

مذكّرة تكتيكيّة نشرها مشروع التّكتيكات
الجديدة في حقوق الإنسان احد برامجمركز
ضحايا التّعذيب

The CENTER for VICTIMS of TORTURE
Restoring the Dignity of the Human Spirit

www.newtactics.org ● www.cvt.org

مناصرة حقوق الإنسان عبر استخدام والمنظور الدّينيّ واللّجوء إلى قادة الرأي:
تعزيز التّعليم الوطنيّ لحقوق الإنسان في إندونيسيا

رسالة من مديرة مشروع التّكتيكات الجديدة 3
1. المقدمة 5
2. خلفيّة: دور مجموعة العمل الوطنيّة 6
3. التّطوّر التّكتيكيّ: التّحديات والميزات 7
4. تدريب قادة الجماعات والزعماء الدينيين لتدريب النّظراء والمدرّسين 11
5. الدّروس المُكتسبة 16
6. التّوصيات حول قابليّة تطبيق التّكتيك في بلدان أخرى 17
7. الخاتمة 18

تجدون على الموقع الإلكتروني للتكتيكات الجديدة www.newtactics.org قائمة كاملة من حالات دراسية ، اضافة الى انكم ستجدون قاعدة بيانات واسعة من تكتيكات تم استخدامها في العالم وحوارات شهرية تفاعلية حول قضايا تمس الناشطين والعاملين في مجال حقوق الإنسان بالشاركة مع مؤسسات حقوقية

محرّر المذكّرة :نانسي ل. بيرسون

التّصميم والمراجعة: نيك جاردنر
التصميم :سوي إيفرسون

تصميم الطّباعة: جنيفر ميلبرغ

مركز ضحايا التّعذيب
برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان
649 شارع دايتون
سان بول، م.ن. 55104 الولايات المتّحدة
www.newtactics.org ● www.cvt.org

إخلاء مسؤوليّة
إنّ الآراء المعبَّر عنها في هذا التّقرير لا تُبدي بالضرورة آراء برنامج التّكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان. فالبرنامج لا يؤيّد تكتيكاتٍ أو سياساتٍ معينة.

2006© مركز ضحايا التّعذيب
يمكن نسخ هذا المنشور بحريّةٍ وطباعةً الكترونيًّا، شريطة إدراج هذه المعلومات المتعلّقة بحقوق الطّبع على كافة النّسخ.

المصادر
ضرورة الرجوع للمصادر والمساهمين في كتابة هذه الوثيقة، عن طريق ايعازها الى "مركز ضحايا التعذيب – التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان"، اضافة للرجوع للمصادر التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.

لأغراض تجارية
لا يسمح بإستخدام المعلومات الواردة في هذه الوثيقة لأغراض ربحية.

التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان

مايو 2006

صديقي العزيز،
أهلاً بك في سلسلة الكتيّبات التّكتيكيّة من التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان! في كل كتيّب، يقوم ناشط في مجال حقوق الإنسان بوصف تكتيك مبتكر تم استخدامه بنجاح في النهوض بحقوق الإنسان. ينتمي المؤلّفون إلى حركة حقوق الإنسان الواسعة والمتنوعة، والتي تشمل وجهات نظر حكومية وغير حكوميّة، ومربّين، وموظفي إنفاذ القانون، وعمليّات تقصّي الحقائق والمصالحة، ومناصري حقوق المرأة والصحة العقلية. وقد قاموا جميعهم بتعديل وابتكار التكتيكات التي ساهمت في تعزيز حقوق الإنسان في بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استخدموا التكتيكات التي عندما يتمّ تعديلها وتكييفها يصبح بالإمكان تطبيقها في بلدان أخرى، وحالات أخرى لمعالجة مجموعة متنوعة من القضايا.

يحتوي كل كتيّب على معلومات مفصلة حول كيف تمكّن المؤلف والمنظّمة التي ينتمي إليها من تحقيق هدفهم. نحن نسعى إلى أن نصبح مصدر إلهام لناشطين آخرين في مجال حقوق الإنسان وحثّهم على التفكير التكتيكي - وتوسيع مجال التكتيكات التي تنهض بشكل فعال بحقوق الإنسان.

يُعطي هذا الكتيّب تفاصيل ومعلومات عن الوسائل التي اتّبعتها مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان (NWG) في إندونيسيا في عمليّة تطوير منهج تعليم حقوق الإنسان لجميع الفئات العمرية في المدارس الرّسميّة والخاصة. من أجل إيجاد الدّعم المناسب لوضع منهج مماثل لحقوق الإنسان يشمل أيضًا المؤسسات التّربويّة الدينية، كان لا بدّ من أن يشرك هذا التّكتيك الفعّال عناصر تغيير فاعلة، ورئيسية، ومحترمة في تطوير منهج حقوق الإنسان والتّدريب عليه، تشمل قادة الجماعات وزعماء دينيّين فضلاً عن المدرّسين. من خلال تخصيص الوقت والمجهود لإشراك قادة الرأي والزّعماء الدينيين في هذه العملية، تمكّنت مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان من نيل دعمهم الحاسم وإدماج احتياجاتها ومخاوفهم من أجل التغلب على العقبات ورفع التحديات التي تواجه تعليم حقوق الإنسان. قد يُلهم هذا التكتيك هيئات ومنظّمات أخرى تبحث عن الدعم على المستوين المحليّ والوطني لما بذلته من جهود في مجال حقوق الإنسان.

إنّ سلسلة الكتيّبات التّكتيكيّة الكاملة متوفّرة على شبكة الإنترنت على www.newtactics.org. كما يمكن العثور على كتيّبات إضافية حاليًا على الموقع، وستتمّ لاحقًا إضافة كتيّبات أخرى. سوف تجد أيضًا على موقعنا على شبكة الانترنت أدوات أخرى، بما في ذلك قاعدة بيانات للتكتيكات مزوّدة بمحرّك للبحث، ومنتدىً للنقاش مخصّص للناشطين في مجال حقوق الإنسان، ومعلومات حول ورش عملنا وندواتنا. للاشتراك في نشرة تكتيكات جديدة، يرجى إرسال رسالة إلكترونيّة إلى: newtactics@cvt.org

إنّ مشروع التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان مبادرة دولية بقيادة مجموعة متنوعة من المنظمات والنّاشطين من جميع أنحاء العالم. ويتولّى مركز ضحايا التعذيب تنسيق هذا المشروع المُنبثق عن تجاربنا كمبتكرين لتكتيكات جديدة وكمركز علاج يدعو أيضًا لحماية حقوق الإنسان من موقع فريد من نوعه، موقع للعلاج واستعادة القيادة المدنية.

نأمل أن تجد في هذه الكتيّبات معلومات مفيدة وأن تدفعك إلى استنباط الأفكار.

مع خالص التقدير،
نانسي ل. بيرسون
مديرة التّدريبات في التّكتيكات الجديدة

نبذة عن المؤلف

مشادي سعيد عضو في مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان. تعمل هذه المجموعة على إدراج حقوق الإنسان ضمن مناهج مراحل التّعليم والتّربية المختلفة في كافّة أنحاء إندونيسيا. يسعى مشادي إلى إعداد الجيل المقبل من الإندونيسيّين بعد أن أصيب بالإحباط بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في الماضي وما زالت تحصل حاليًا في بلاده، وهذا ما دفعه إلى الانضمام إلى فريق العمل منذ عام 2000. إنّه مقتنع تمامًا بأن التعليم، الرّسميّ وغير الرّسميّ، يشكّل وسيلة أساسية ليفهم الأفراد بشكل أفضل، ويطبقون بالتّالي المعارف المكتسبة في حياتهم اليوميّة. يتمتّع مشادي بخبرات أكاديمية في مجال التربية والتّعليم، وقد انتُخب في العام 2002-2003 رئيس مجموعة الدّمج الاجتماعيّ وأقسامها الرئيسية الثلاثة، (1) البحوث والتخطيط للدمج الاجتماعيّ، (2) تطوير مواد الدّمج الاجتماعيّ، (3) المنشور. وقد قام مشادي بتصميم وكتابة ثلاث مجموعات من القصص القصيرة حول حقوق الإنسان لاستخدامها في المدارس التّكميليّة، بالإضافة إلى مقدمة لحقوق الإنسان 1، 2، و3 لتُستخدم في المدارس الثانوية في جميع أنحاء إندونيسيا.

لمحة عن مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان

تم إنشاء مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان (NWG) في عام 2000، بموجب المرسومين الرئاسيين رقم 165، 2000، ورقم 177، 2000، عن وضع وزارة حقوق الإنسان ومهامها التنظيمية، وإطار عملها. إنّ المجموعة كناية عن مجلس استشاري لإدراج قيم حقوق الإنسان ضمن مناهج مراحل التّعليم والتّربية المختلفة. المهام الأربع الرّئيسية التي تتولّى المجموعة تنفيذها: (1) دراسة مواد أنواع مختلفة من قوانين حقوق الإنسان الصادرة عن وزير الشّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان، (2) إعداد المواد المتعلقة بحقوق الإنسان لإدراج حقوق الإنسان بما في ذلك التدريب على حقوق الإنسان، (3) تصميم نماذج التّنشئة الاجتماعيّة وأساليب لنشر حقوق الإنسان، و(4) الإعلان عن النتائج التي حقّقها برنامج التنشئة الاجتماعية على المستويين الوطنيّ والمحليّ.

يتألّف أعضاء مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان من علماء، بالإضافة إلى موظفي وزارة التربية الوطنية، ووزارة الشؤون الدّينيّة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا، ووزارة الصحة، والمعهد الإندونيسي للعلوم. وقد تمكّنت مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان من إنجاز مهماتها بنجاح لمدة خمس سنوات (2000-2004) بهدف توفير إطار وطني بإدراج نظام حقوق الإنسان ضمن التّنشئة الاجتماعيّة. تسعى حاليًا المديرية العامة الإندونيسية لحقوق الإنسان إلى تشكيل مجموعات عمل اقليمية في 31 إقليم.

بيانات الاتصال

الدكتور مشادي سعيد
عضو في مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان، مديرية حقوق الإنسان،
وزارة الشّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان، جمهورية إندونيسيا
الاتصال عبر:
أونيفيرسيتاس غونادارما
جي.آي مارغوندا رايا رقم 100
ديبوك 16424، أندونيسيا
البريد الإلكتروني: mashadisaid@yahoo.com
البريد الإلكتروني: mashadi@staff.gunadarma.ac.id
الصفحة الرئيسية: /http://staffsite.gunadarma.ac.id/mashadi

شكر

لا يسعني سوى التّعبير عن مدى امتناني لمركز ضحايا التعذيب وكافة المجموعات المشاركة في هذا المشروع لما بذلته من جهود لتلخيص خبرات المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم بهدف تعزيز القيم المشتركة ومعايير حقوق الإنسان. وأود أيضًا أن أعرب عن امتناني لقسم نشر حقوق الإنسان التابع للمديرية العامة الإندونيسية لحقوق الإنسان، وزارة الشّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان، لموافقته على مشاركة إنجازات مجموعة العمل الوطنيّة والنّتائج التي حقّقتها مع المجتمع الدّولي. كما أودّ أن أوجّه شكري للأستاذة الدكتورة إ.س. مارجيانتي، مديرة جامعة غونادارما، جاكرتا، ربّة عملي، على تشجيعها المستمرّ ودعمها لمشاركتي المجتمعية وأنشطة حقوق الإنسان داخل الحرم الجامعي وخارجه.

المقدّمة

بعد ثلاثة عقود من القمع والاستبداد، رأت إندونيسيا أن التحوّل إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وتعددية سيتطلب تخطيطًا وجهدًا طويل الأمد. إنّ غرس بذور التّغيير في الأجيال المقبلة أمرٌ ضروري لبناء هذه الرؤية وتحقيقها. في عام 2000، أنشأت الحكومة الإندونيسية مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان (NWG) بهدف تطبيق تعليم حقوق الإنسان على مستوى الأمة بأسرها. بذلت الحكومة هذا الجهد بالتّعاون مع الأكاديميين، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى وزارتي التربية والتعليم والشؤون الدينية.

"من الرّائع أن نعلم أنّ سعينا المهمّ إلى تعزيز احترام كرامة الإنسان بات الآن معترفًا به دوليًا."
- زعيم ديني

إنّ اندونيسيا تمضي قدمًا كدولة ديمقراطية ناشئة. لذا يكمن هدفنا في مساعدة الأجيال المقبلة على التعامل بشكل أفضل مع القضايا المجتمعيّة والعرقية القديمة والناشئة حديثًا من منظور قائم على حقوق الإنسان وذلك من أجل وقف هذا النوع من العنف الذي شهده البلد في الماضي. وهكذا، تم اتباع استراتيجية لإشراك الشّعب الإندونيسي في فهم قضايا حقوق الإنسان بشكل أكثر تكاملاً. واقتصر التّكتيك الفعّال لإذكاء وعي المجتمع حيال حقوق الإنسان على إشراك عناصر تغيير فاعلة، ورئيسية، ومحترمة، تشمل قادة الجماعات وزعماء دينيّين فضلاً عن المدرّسين، في تطوير منهج حقوق الإنسان والتّدريب عليه، علمًا أنّ هذا المنهج يستهدف جميع المراحل التعليمية في المدارس الرّسميّة والخاصّة.

كأعضاء في مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان، عملنا جنبًا إلى جنب مع مجموعة تمثيليّة من الجهات والأشخاص المعنيين الرئيسيين لتطوير المناهج الأساسية لحقوق الإنسان التي يجري الآن دمجها في نظام التعليم في جميع مراحله، في القطاعات العام، والخاص، وغير الرسمي. من خلال تخصيص الوقت والمجهود لإشراك قادة الرأي والزّعماء الدينيين في هذه العملية، تمكّنت مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان من نيل دعمهم الحاسم ودمج احتياجاتها ومخاوفهم للتغلب على العقبات ورفع التحديات التي تواجه تعليم حقوق الإنسان. وكنتيجة لذلك، تم دمج قيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الخاصّة بالتربية المدنية، والعلوم الاجتماعية، والدين، والجغرافيا، وعلم الاجتماع.

حتى الآن، قامت وزارة التربية والتعليم بتدريب 400 من قادة الرأي على استخدام هذه المناهج، من بينهم قادة الجماعات وزعماء دينيّون ومدرسون، وما يقارب ألف مدرّس تربية مدنيّة في المدارس الرّسميّة والخاصّة. كما تمّ إنشاء 31 لجنة إقليميّة لحقوق الإنسان لتوفير التدريب والدعم المستمر للمدربين.

"الآن فقط أصبحت أفهم ما هي حقوق الإنسان. في الواقع، كنت أظن أن حقوق الإنسان لا تنتهكها سوى الحكومات، وليس الأفراد".
– مدرّس تربية مدنيّة إندونيسيّ.

تمّ وضع المبادئ التوجيهية والمواد المرجعية وستُنشر قريبًا. تتناول هذه المواد قيم حقوق الإنسان كما ترِدُ في السياق الثقافي والديني الإندونيسي. تم إعدادها بالتشاور مع قادة الجماعات والزعماء الدينيين وعبر مساعدتهم للتغلب على الاعتقاد السّائد بأن قيم حقوق الإنسان هي مفاهيم غربية تعتدي على القيم الثقافية والدينية الإندونيسية. وقد أدت هذه العملية عوضًا عن ذلك إلى الاعتراف المتبادل بالقيم الإنسانية الأساسية.

وبما أنّ هذه الجهود والمناهج الدراسية حديثة جدًا، فمن المتوقع أن يستغرق بروز التّغييرات السلوكيّة وقتًا طويلًا، كما هو الحال عادةً لدى طرح أي مفهوم جديد. تعتمد عمليّة إدراج حقوق الإنسان في مناهج التّعليم الإندونيسيّة على العديد من العناصر لاستيعاب القيم ولدمجها اجتماعيًا. ولن تظهر نتائج هذا الدّمج الاجتماعيّ سوى على المدى الطويل. بعد أن يختبرها الطلاب لسنوات عديدة (مع ذويهم وبقية السكان) من خلال وسائل الاعلام والزّعماء الدينيين، وغيرهم من قادة المجتمع. وكانت الصعوبة في إشراك أكبر عدد ممكن من عناصر التّغيير الفعالة. من حيث التقييم المتواصل، سيتولّى المدرّسون في أنظمة التّعليم الرّسمي والخاص حيث تمّ أصلاً وضع المناهج الدّراسيّة، بتقييم المعارف الجديدة التي اكتسبها الطلاب.

سأناقش في هذا الكتيّب هذه العملية والدروس التي استقيناها من هذا الإنجاز العظيم، والأهمية التي أولياها لإشراك الزعماء الدينيين وقادة الرّأي في تطوير المناهج الدراسية وعملية الدّمج الاجتماعيّ الشّامل لحقوق الإنسان.

موجز عن خلفية حقوق الإنسان:

دور مجموعة العمل الوطنية

في ظل حكم الرئيس السابق سوهارتو وبعد سقوطه في عام 1998، كان أداء الحكومة الإندونيسية سيّئاً في مجال حقوق الإنسان ولم يتبدّل هذا الواقع حتّى الآن. وفقًا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية عام 2004، يواصل موظّفو الحكومة ارتكاب الانتهاكات، وأخطرها يحصل في المناطق التي اندلعت فيها الصراعات الانفصالية في السنوات السابقة. وقد قام رجال الأمن، بقتل المدنيّين وأعضاء الحركات الانفصالية، وتعذيبهم، واغتصابهم، وضربهم، واحتجازهم بشكل تعسّفي، خصوصًا في آتشيه، وبنسبة أقل، في بابوا. تمادت الشّرطة أحيانًا في استخدام القوة في عمليّات توقيف المشتبهين ومحاولة الحصول على معلومات أو اعترافات، حتّى وصلت في بعض الأحيان إلى وفاة بعضهم. يُعتبر النظام القضائي الفاسد الذي لا يفرض التّعويض على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو محاسبة الجناة من بين الصعوبات المستمرة التي نواجهها. تلجأ قوات الأمن إلى الترهيب والرشوة لتجنب إحقاق العدالة. تولّد النزاعات على الأراضي العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، وكثيرًا ما تؤدّي إلى عمليات الإخلاء القسري، علمًا أنّ بعضها يتمّ عبر استخدام القوة القاتلة.[1] كما في السنوات السابقة، سجنت الحكومة بعض المتظاهرين السّلميّين المناهضين للحكومة بتهمة "إهانة الرئيس" أو "نشر الكراهية ضدّ الحكومة".[2] "أظهر السياسيون وكبار رجال الأعمال استعدادًا أكبر لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المنظمات الحديثة، التي أعدّت تقارير اعتبروها مهينة أو هجوميّة، وهذا ما أثّر سلبًا على مضمون بعض التحقيقات خوفًا من الملاحقة القضائيّة. كما قام رجال الأمن وجماعات أخرى في بعض الأحيان بالحدّ من حرية التعبير من خلال التّرهيب أو مهاجمة الصحافيين الذين قوبلت مقالاتهم بالرّفض والاعتراض. وقامت الحكومة، في عدد من المناسبات، بحظر سفر الصحافيين الأجانب إلى مناطق النّزاع في آتشيه، وبابوا، سولاويسي، ومالوكو (2003-2002).[3]

الزّعيم الدّيني المشهور أ. أ. جيم يخطب أمام جمهور من النّساء. قام أ. أ. جيم مؤخّرًا بذكر قيم حقوق الإنسان في خطبه.

وبصورة عامّة أكثر، تمارس الجماعات الدينية وبضع الجهات المستقلّة التمييز وترتكب الانتهاكات فيما تتغاضى السلطات عن هذه الأفعال أو لا تتخذ أيّ إجراءات حازمة بحقّ الجناة. على سبيل المثال، يعتدي المتطرفون الإسلاميون على الملاهي الليلية (ظاهريًا لمعاقبة أصحابها بسبب تغاضيهم عن الرّذائل أو تشجيع ممارستها) كما يكثّفون اعتداءاتهم على طائفة إسلامية صغيرة يُطلق عليها اسم الأحمديّة.[4] فرضت الحكومة حظرًا على أنشطة المنظمات غير الحكومية، لا سيّما في آتشيه و بابوا. تتعرّض النّساء للعنف والتمييز، وتتمّ ممارسة الاستئصال الجزئيّ لأعضاء الأنثى التّناسلية في بعض أنحاء البلاد. وما زال يُعتبر الاعتداء الجنسي على الأطفال، والعنف ضد الأطفال، بالإضافة إلى عمالة الأطفال من المشاكل الخطيرة. إنّ الاتجار بالأشخاص من القضايا الرّاهنة التي لها وقع خطير، فضلًا عن التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وسوء معاملة السكان الأصليين. وقد سمحت الحكومة بتشكيل نقابات عمالية جديدة وتشغيلها، إنّما تتوانى في معظم الأحيان في إنفاذ معايير العمل أو التصدي لانتهاكات حقوق العمال.

تنتشر أشكال التمييز والفساد داخل المؤسّسات في إندونيسيا. فلم يكن يحقّ للإندونيسيين من أصل صيني، في عهد سوهارتو، العمل في القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، حتى عام 1995، كان على موظفي القطاع العام، بما في ذلك المحاضرين في الجامعات، والأساتذة، والعمداء، الانضمام إلى حزب الحكومة (جولكار)، وكان يُطلب منهم إرفاق نسخة عن بطاقة عضويتهم عند التقدم بطلب الترقية. وكان لهذا الشّكل المؤلم من أشكال التّمييز لفرض الانصياع للمعايير الاجتماعيّة، تأثير عميق على الناس. غير أنّ هذا الوضع بات أقلّ تشددًا إلى حد ما.

وسعت الحكومة الإندونيسية الحالية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة من خلال مؤسسات مختلفة كاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تمّ تأسيسها بموجب المرسوم الرّئاسي رقم (1993/50). وتلا ذلك إنشاء لجنة مكافحة تعذيب المرأة (المرسوم الرئاسي رقم 181، 15 أكتوبر، 1998)، ومكتب وزارة الدولة لشؤون حقوق الإنسان (1999)، الذي أصبح في نهاية المطاف وزارة الشّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان. في عام 1999، تمّ اعتماد القانون رقم 39 الخاص بحقوق الإنسان، وتبعه في عام 2000 القانون رقم 26 الخاص بمحكمة حقوق الإنسان. كما تم اعتماد قوانين أخرى متعلقة بحقوق الإنسان وتعديل بعض المواد المتعلقة بحقوق الإنسان في دستور عام 1945. أخيرًا، في عام 2003، تم تنقيح المرسوم الرئاسي رقم 129 الصّادر في عام 1998 حول خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا من 1998-2003 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 61.

وتجدر الملاحظة أن سقوط سوهارتو قد أدّى إلى بروز أحزاب دينيّة وزعماء دينيّين، لم يكن لهم أيّ أهميّة في عهده، إذ بات الدّين يضطلع بدور أكبر في الحياة العامة. ولهذا السّبب، كان لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار تبدّل السّياق الدينيّ والثقافيّ في إندونيسيا قبل محاولة إدراج قيم حقوق الإنسان ضمن المناهج الدّراسيّة. في الوقت نفسه، لوحظ أنّه لدى السّكان مجموعة

واسعة من التصورات حول حقوق الإنسان. ضمن سلسلة من التدابير الإنمائية المنفذة في البلاد، اعتبر العديد أنّ الدّمج الاجتماعيّ لقيم حقوق الإنسان ما هو إلاّ وسيلة لكي يملأ النّاشطون في مجال حقوق الإنسان جيوبهم، نظرًا للمبالغ الطائلة المخصّصة لدعم هذه الخطوة وتعزيزها.

ومع زيادة تمسّك السكان، أكانوا من المسلمين الذين يشكّلون الأغلبيّة أو من الأقليات، بقيمهم الدّينية والسّعي إلى دمجها في كافّة جوانب حياتهم، لا بدّ من تناول العوامل الدّينيّة في عمليّة تعليم حقوق الإنسان. وأخيرًا، نظرًا لزيادة أهميّة دور القيادات الدّينيّة التقليديّة على وجه الخصوص، يُعتبر التّكتيك المعتمد هنا للتعريف بقيم حقوق الإنسان من خلال التعليم التّكتيك الأنسب.

تشكّل خطة العمل الوطنية الحالية لحقوق الإنسان (2004-2009) دليلًا وخطة عامة لتعزيز الجهود الرامية إلى فرض احترام، وتعزيز، وتنفيذ، وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حماية أفراد المجتمع المعرضين لانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان. وتتوافق الخطة مع التشريعات الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز الوعي حيال القانون، والقضاء على الفقر، والتي لها جميعها مكانة خاصة ضمن إطار جهود التّنمية الوطنيّة. وينقسم برنامجها الرئيسي إلى ستة إجراءات هي:

- إنشاء وتعزيز المؤسسات لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛
- إعداد التصديقات على الصكوك الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان؛
- إعداد مواءمة القوانين ذات الصلة؛
- نشر وتعليم حقوق الإنسان؛
- تطبيق قواعد ومعايير حقوق الإنسان؛
- الرّصد والتّقييم وإعداد التقارير

إنّ الجهود التي بذلناها في مجموعة العمل الوطنية صبّت بشكل مباشر في خانة دعم "نشر وتعليم حقوق الإنسان" بهدف المضيّ قدمًا بالإستراتيجية الشاملة. في عام 2000، كلّفت حكومة إندونيسيا المديرية العامة لحقوق الإنسان بمهمّة السعي إلى تكييف، وتعزيز، وتنفيذ، ودمج القيم والاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي لأجيال المستقبل في إندونيسيا.[5] يكمن هدف مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان في مساعدة المديريّة العامة لحقوق الإنسان على وضع خطة لإدراج حقوق الإنسان ضمن النظام التعليمي في جميع أنحاء البلاد. من أجل تنفيذ هذه المهمّة، قامت مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان بتأمين الدعم المعزّز من قادة الجماعات والزّعماء الدّينيّين بالإضافة إلى أفكارهم ومعتقداتهم. وكانت النتيجة المرجوة أن يتمّ تزويد الطلاب في مختلف مراحل النّظام التّعليميّ بالمناهج والكتب المدرسيّة الخاصّة بقيم حقوق الإنسان ودمجها اجتماعيًا.

التطوّر التّكتيكي
التحديات والميزات

من أجل الوصول إلى هدفها، اعتمدت مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان سلسلة من الخطوات المعدّة خصيصًا لاستشارة وإشراك الزّعماء الدّينيّين وقادة آخرين في مسائل تطوير المناهج الدراسية وتعزيزها. بعد مناقشات معمّقة ومطوّلة، قامت مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان بإعداد وتنظيم هذا الرد على استراتيجيّة الحكومة الشّاملة بهدف تعريف الشّعب الإندونيسي إلى حقوق الإنسان:

- خلق الوعي واستقطاب تأييد قادة الجماعات والزّعماء الدّينيّين لفهم أهميّة التّعريف بقيم حقوق الإنسان.
- الحصول على اقتراحات من قادة الجماعات والزّعماء الدّينيّين في مسألة تطوير المناهج الدراسية في مجال حقوق الإنسان.
- تدريب قادة الجماعات والزّعماء الدّينيّين لكي يقوموا بدورهم بتدريب الأتراب والمدرّسين.
- المساعدة في إنشاء شبكة وطنية لتمكين السّابق ذكرهم من التّشاور مع الآخرين ومشاركة تجاربهم، وتقديم الدعم المستمر.
- الاستفادة من نظام التعليم المركزي من أجل نشر المناهج التي ستعتمد في قطاع التّعليم الرسمي غير الرّسميّ بدعم من قادة الجماعات والزّعماء الدّينيّين.

استقطاب تأييد قادة الجماعات والزّعماء الدّينيّين لفهم أهميّة التّعريف بقيم حقوق الإنسان.

ومن التّحديات الصّعبة التي كان لا بدّ من مواجهتها اعتبار الشّعب الإندونيسي وعدد من قادة الجماعات أنّ قيم حقوق الإنسان هي قيم غربيّة مستوردة أحد التحديات الكبيرة.

بعض وجهات النّظر التي وجدت مجموعة العمل الوطنيّة صعوبة في مواجهتها.

- "في الواقع، الإسلام مفهوم عالميّ وشامل [أكثر من قيم حقوق الإنسان]."
- لو بالإمكان تطبيق الدّين الإسلامي بشكل صحيح، فما كان أحد لينتهك حقوق الآخرين. وبالتّالي، فالتّحدّث عن قيم حقوق الإنسان لا صلة له بالموضوع."

وبما أنّ الحكومة قد قامت بتعديل قيم حقوق الإنسان وقبولها في عام 1999، باتت مهمّة هذه الأخيرة دمج هذه القيم في المجتمع لتعرّف مختلف الشّعوب عليها بطرق مقبولة وذلك بناءً على قيمها الثّقافيّة والدّينيّة. وإحدى أبرز النّقاط الإيجابيّة هي أنّ التعليم موحد ومركزي في إندونيسيا. فيُطلب من جميع المؤسسات الخاصة اعتماد المناهج العامة الوطنية. ممّا يحوّل نظام التعليم إلى شبكة فعّالة للتعريف بقيم حقوق الإنسان.

لم تتناول مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان بشكل مباشر في المناهج المدرسيّة الرأي السائد بأنّ قيم حقوق الإنسان هي قيم مستوردة، لا بل اتّخذت موقف الدّستور الإندونيسي (1945) والقانون رقم 39 الصّادر في عام 1999 عن حقوق الإنسان. وخلصت مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان إلى أن قادة الرأي، ومن بينهم الزّعماء الدّينيّون، يضطلعون بدور رئيسيّ في ضمان نجاح التّعريف بقيم حقوق الإنسان من خلال التّعليم الرّسميّ وغير الرّسميّ. غير أنّهم بحاجة إلى اكتساب معرفة معمّقة أكثر حول حقوق الإنسان في حال أرادوا لعب دور الوسيط في عمليّة التعزيز والتّنشئة الاجتماعيّة.

في الواقع قامت مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان بتحديد تفاهم واسع النّطاق بين قادة الرأي بشأن قيم حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بارتباطها بالقيم الإسلامية. وكانت المجموعة بحاجة إلى التوصل إلى تحقيق التّوازن بين تعزيز قيم حقوق الإنسان بحدّ ذاتها، وتعزيز القيم الإسلامية، مع ذكر بسيط لقيم حقوق الإنسان. كنا بحاجة للإجابة على سؤال مهم جدًا: "هل ستتناول المناهج قيم حقوق الإنسان بحد ذاتها؟ " في النّهاية، جمعنا بين الإثنين، فاستخدمنا لغة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى اللّغة الدينية. امّا التّحدي الآخر فتمثّل في كيفية الوصول إلى قادة الجماعات والزّعماء الدينيّين، فضلاً عن آلاف المدرّسين من كافّة أنحاء البلاد، ومن بينهم مدرّسو التّعليم الدّينيّ ومدرّسو علم الاجتماع، والتربية الوطنية، والجغرافيا، وتدريبهم على تدريس هذه القيم. في نهاية المطاف، أصبحت هذه المهمة الأخيرة من أولويّات اللجان المحلية التي أنشئت لهذا الغرض ولتوفير الدعم المستمر لعمليات تعليم حقوق الإنسان والتنشئة الاجتماعية. وسوف نناقش هذه النّقطة لاحقًا في هذا الكتيّب.

أراد العديد من قادة الرأي من خلال قبولهم دعوة مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان للمشاركة في العملية، أن يُثبتوا أن القيم الإسلامية هي أكثر شموليّة من قيم حقوق الإنسان. في بادئ الأمر، لم يفهموا لماذا أرادت الدّولة أن تركز على قيم حقوق الإنسان، ومناصرتها، وتنفيذها. لذا أرادوا أن يناقشوا أوّلاً مدى ملاءمة مناصرة حقوق الإنسان في إندونيسيا، حيث أنّ هذا المفهوم برأيهم مستورد من الغرب. وأخيرًا، أرادوا أن يعرفوا لماذا قمنا بدعوة الزعماء الدينيين لمناقشة مفاهيم حقوق الإنسان.

يمكن تطوير هذا التّكتيك لأن قادة الجماعات والزّعماء الدينيين في إندونيسيا هم عناصر التّغيير الذين يشاركون بشكل فاعل في معظم الأنشطة الاجتماعية. فهم يملكون المدارس، والمستشفيات، وغيرها من المؤسسات، ويتولّون إدارتها ولأن جماعاتهم تستشيرهم وتستمع إلى آرائهم، يتمتّع هؤلاء القادة بامتياز التّواصل مع الجماعة. إنّ نيل مساعدتهم أمر ضروريّ لضمان نجاح دمج قيم حقوق الإنسان.

الرّسم 1: مثل مُقارن للفلسفات في إندونيسيا والمتعلّقة بحقوق الإنسان كما وردت في منهجي الدّيانتين الإسلاميّة والمسيحيّة

الدّين	مفهوم حقوق الإنسان	الكفاءة الأساسيّة	المؤشّر
الإسلام	احترام الآخرين المختلفين في الرأي، والدّين، والعرق، والسّن، والملكيّة، والجنس	قراءة وفهم مراجع "التّسامح" في القرآن.	• قراءة "الآيتين" المرجعيّتين في القرآن 40-41 بشكل صحيح. • فهم مضمون الآية التي تدعو إلى ممارسة التّسامح مع الآخرين المختلفين في الرأي، والدّين، والعرق، والسنّ، والملكيّة، والجنس. • ممارسة التّسامح.
المسيحيّة	احترام الآخرين المختلفين في الرأي، والدّين، والعرق، والسّن، والجنس، والملكيّة	تفسير معنى مؤازرة الآخرين المختلفين في الرأي، والدّين، والعرق، والملكيّة، من دون فقدان الهويّة المسيحيّة	• اعتماد هويّة أتباع المسيح عبر احترام الآخرين المختلفين عنه/عنها وفق تعاليم المسيح. • التّعاطف مع الآخرين • السّير على خطى المسيح عبر عيش حياة مستقيمة ونقيّة من حيث الصّداقات وعلاقات الحبّ.

إذا عدنا إلى الفلسفات التقليدية والإسلامية نلاحظ أنّ النّشر بمساعدة قادة الجماعات قد ساهم في جعل قيم حقوق الإنسان ملائمة للإندونيسيين في جميع أنحاء البلاد. من خلال ذكر أمثلة من الفلسفة التقليدية والفلسفة الإسلامية، تمكّنا من دمج هذه الأخيرة في برنامج تعليم حقوق الإنسان. (أنظر الرّسم 1). قد يلجأ آخرون إلى تقاليدهم الدينيّة والثّقافية الخاصة لمساعدتهم في وضع

الأطر المناسبة لحقوق الإنسان بطرق مقبولة مرتكزة على الثّقافة. تشمل القيم الثقافية الإندونيسية التي سهّلت التّعريف بقيم حقوق الإنسان التضامن، والأخوة، واحترام الآخرين، والحرية.

وقد أدركنا أنّ هذه الشروط خاصّة بإندونيسيا إذ إنّ المسلمين الإندونيسيين يشكلون الأغلبيّة السّاحقة في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، إنّ الثقافة التقليدية مرسّخة لذا يلجأ إليها الزعماء الدينيون كوسيلة للتنشئة الاجتماعيّة الإسلاميّة. ومع ذلك، يمكن لهذا التكتيك أن يكون مفيدًا جدًا للأشخاص الذين يعملون في سياق وبيئة فيها كثافة سكانية عالية من المسلمين أو الجماعات الدينية الأخرى، مثل باكستان، بنغلاديش، وماليزيا، والفلبين. ومن الممكن أيضًا نقل هذا التكتيك إلى سياقات مختلفة لإشراك قادة الرأي من أجل الاستفادة من قيمهم وفلسفاتهم التقليديّة لتعزيز حقوق الإنسان.

"إنّ حقوق الإنسان مرتبطة بالإسلام [...] تقوم فلسفة حقوق الإنسان الأساسية على المساواة بين جميع البشر. ويُعتبر هذا في الواقع الرسالة الأهمّ بالنّسبة إلى الإسلام؛ فلا يتميّز أحد عن الآخر، من حيث الجنسية، أو العرق، أو النسب، أو اللون، أو الجنس، أو الملكية، أو المكانة الاجتماعيّة؛ جميع البشر متساوون بغض النظر عن مكانتهم" - قائد رأي

قامت مجموعة العمل الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان بتحديد مجموعة من الحلفاء والمعارضين المحتملين لبرنامج الدّمج الاجتماعي. وقد شمل حلفاؤها قادة الجماعات والزعماء الدينيين الذين يعملون في وزارة التّعليم ووزارة الشّؤون الدّينيّة، بالإضافة إلى بعض الزعماء الدّينيين المحدّدين الذين يعملون في أكاديمية العلوم.

وكان بين معارضيها بعض القادة المسلمين، بمن فيهم مدرسو التّعليم الدينيّ، الذين لا يعتقدون أن هناك حاجة إلى تدريس قيم حقوق الإنسان بشكل خاص. ومن العقبات التي واجهتنا باستمرار كانت الاعتقاد والتصور أن القرآن يشمل قيم حقوق الإنسان الضّروريّة جميعها. يجب أن أشدّد مرة أخرى على المعتقد والتّصوّر السّائدين بين السكان عامة بأنّ قيم حقوق الإنسان مستوردة من الغرب. في بداية ورشة عمل أوّلية قمنا بتنظيمها، مازحنا بعض القادة قائلين أن كل قيم حقوق الإنسان هي بالفعل جزء من القيم الإسلامية وباعتقادهم، أنّ هذا الأمر ليس جديدًا. في الواقع أن بعض القادة المسلمين، ومن بينهم مدرسو التّعليم الدينيّ، لم يقوموا بعد بتطبيق مفاهيم حقوق الإنسان، اعتقادًا منهم أنّها أدنى مكانةً من القيم الواردة في القرآن الكريم. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البشر بصياغة القرارات المتعلّقة بحقوق الإنسان، في حين أن المرجع الإسلامي، أي القرآن الكريم، هو كلام الله المنزل.

في الوقت نفسه، لم يكن هناك أيّ تحديات ملحوظة في إشراك الزّعماء الدّينيّين وقادة الثّقافات في هذه العمليّة. وبالإضافة إلى ذلك، ينتمي القادة المسلمون إلى فئات مختلفة، من روّاد المدارس التقليدية (قراءة "الكتب الصفراء"، أو تفسيرات القرآن وأحاديث النبي محمد المكتوبة قبل القرن العاشر) وصولاً إلى خريجي الجامعات. ويبدو أنّ الفئة الأولى أقلّ انفتاحًا إلى تقبّل المفاهيم وتفسيرات القرآن الجديدة، بينما تميل الفئة الأخيرة إلى إظهار انفتاح أكبر. إلاّ أن الجميع قد لبّوا الدّعوة رغم ذلك، ويعود السّبب إلى حد كبير إلى المهمّة التي كلّفتهم بها الحكومة. فهم ما يزالون يعتقدون إلى حد ما أن قيم حقوق الإنسان هي أدنى من القيم الإسلامية. وقد أخذنا بعين الاعتبار هذه الانتقادات عبر الإشارة صراحةً إلى المصطلحات الإسلامية وتلك القيم الإسلامية التي تؤكّد على مفاهيم حقوق الإنسان.

الحصول على مُدخلات من قادة الجماعات والزعماء الدينيين في تطوير مناهج حقوق الإنسان.

يتألّف قادة الجماعات في إندونيسيا من قيادات رسميّة وغير رسميّة. وقد صنّفنا القيادات الرّسميّة بأنّها تلك التي تعمل لدى الحكومة المركزية على مستوى الأقاليم، والمقاطعات، والمقاطعات الفرعية، والقرى. هؤلاء هم الأشخاص المسؤولون عن تطوير وتوزيع التمويل من الحكومة المركزية، على الرغم من حدوث بعض التغييرات بفضل الجهود الأخيرة التي بُذلت لتحقيق اللامركزية. يكون هؤلاء الأشخاص عادةً محترمين، وقد يخشاهم السكان أحيانًا. في كلتا الحالتين، لا شكّ أنّ السّكان يصغون إليهم في ما يتعلق بتنفيذ المشاريع الحكومية.

أمّا القيادات غير الرّسمية فتشمل بحسب تصنيفنا المدرّسين، والذين لديهم بعض التّحصيل العلميّ، والذين يتمتّعون بشخصيّة كاريزمية على مستوى القرية، وقادة من مختلف المجموعات العرقية والزعماء الدينيين (العلّامة)، وضباط الجيش المتقاعدين، وقادة مجموعات الدفاع عن النفس، والمعالجين التقليديين، وموظفي الدّولة. ينتموي معظم هؤلاء الأفراد الذين يُعتبرون من "القيادات غير الرسمية" إلى منظمات غير حكومية. وهم في الغالب من الزعماء الدينيين أو المدافعين عن حقوق المرأة، أو من الناشطين أو المدراء.

أدركت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان أن الزعماء الدينيين يتطلّبون اهتمامًا خاصًا ويؤدّون مجموعة متنوّعة من الأدوار. إنّهم مدرّسون من خلفيات مختلفة. يتلقّى *الكياي*[6] أو *العلاّمة*[7] تعليمهم في *بيزنترين*[8] وهي المدارس

الدّاخليّة الإسلاميّة ويركّزون على قراءة النّصوص الإسلاميّة المقدّسة. بعض *العلماء* هم من خريجي المؤسسات الحديثة، و يلقي هؤلاء العلماء الخطب في المساجد والتجمعات الخاصّة. كما يتولّى الزعماء الدينيون قيادة الكنائس أو المعابد. وأخيرًا، يتولّى الزعماء الدينيون توجيه مجموعات مناقشة المواضيع الدّينية والمنظمات الاجتماعية والدينية، التي تنتشر أفعالها في المجتمع الإندونيسي.

الرّسم 2
التسلسل الزّمنيّ لأحداث عمليّة نشر حقوق الإنسان

الرّقم	التّاريخ	جدول الأعمال
1	أغسطس 2001	تمّ إنشاء مجموعة العمل الوطنيّة
2	سبتمبر 2001	إرسال الدّعوات للاستشارات
3	أكتوبر-نوفمبر، 2001	الاستشارات
4	13، 14 نوفمبر 2001	ورشة العمل: تطوير المنهج الدّراسيّ (المرحلة الأولى)
5	12-10 يناير 2002	ورشة عمل: تطوير المنهج الدّراسيّ (المرحلة الثّانية)
6	22-21 أكتوبر، 2002	ورشة عمل: صياغة الكتاب المدرسيّ (المرحلة الأولى)
7	يونيو 2003	استقصاء: تقييم الحاجات الخاصّة بتعليم حقوق الإنسان على المستوى الجامعي
8	أغسطس – نوفمبر، 2003	ورشة عمل: صياغة الكتاب المدرسيّ (المرحلة الثّانية)
9	15-14 يوليو 2004	ورشة عمل: تطوير المنهج (المستوى الجامعي)
10	21-19 يوليو 2004	آراء مدرّسي التّعليم الدّينيّ: اقترح المدرّسون تنظيم دورة تدريبيّة
11	أغسطس 2001 والفترة اللاحقة	تدريب المدرّبين

دور قادة الجماعات والزعماء الدينيين في المجتمع

بصفتهم قادة الرّأي، يحظى علماء الدّين وآراؤهم عادةً باحترام السّكان وبكسب ثقتهم. شعرت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان أن مشاركتهم كانت حاسمة بالنسبة لبرنامج الدّمج الاجتماعيّ، وركزت اهتمامها على كيفية توعية وتثقيف هؤلاء القادة على قيم حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تم دمج الدين في الحياة الاجتماعية بأكملها في إندونيسيا ويشارك الخطباء الدّينيّون في معظم الأنشطة الاجتماعيّة كعناصر تغيير في التنمية الاجتماعية. إنّ دور هؤلاء العناصر في غاية الأهمية من حيث نشر فهم الدّين بأسلوب جديد في ما يتعلق بالحداثة والتنمية، بما في ذلك فهم قيم حقوق الإنسان وتطبيقها.

تبرز أهمية دور قادة الجماعات والزّعماء الدينيين من خلال مثال مشاركتهم في تجنّب النّزاعات وتسويتها. فهم يحظون باحترام جماعاتهم المحلية والحكومة، وطُلب منهم بشكل خاص المساهمة في فضّ النّزاعات القائمة بين الجماعات في أمبون، وبوسو، وكاليمانتان[9].

الخطوات الواردة في الدعوة، الاستشارة والتّدريب (انظر الرّسم 2 لتسلسل الأحداث الزمني)

من أجل دعوة مجموعة من قادة الجماعات، كان على مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان أن تباشر بعملية طويلة. فقامت أوّلاً بتحديد المنظمات الاجتماعية والدينية الرائدة. تملك كلّ من المنظمتين الإسلاميّتين الرئيسيتين منشآت للتعليم، وعيادات، ومستشفيات، ودور أيتام، كما تتوليان تنظيم دورات تدريبيّة وغيرها من الأحداث بشكل منتظم. تنطبع هذه الأنشطة في حياة الرّجال، والنّساء، والأطفال المسلمين في إندونيسيا. ومن بين هذه المنظّمات التي تنتمي إلى طوائف مختلفة، وُجّهت الدّعوة إلى 40 منظّمة للمشاركة. وطُلب منها إرسال الممثّل الأنسب من بين أفرادها للمساهمة في ورشة عمل وتبادل الأفكار حول هذا العملية المحدّدة التي بادرت بها الحكومة. في نهاية المطاف، أرسلت جميع المنظمات المدعوّة ممثلاً عنها. تناقشت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان مع هذه المرجعيّات وتمّ الاتّفاق على ضرورة دمج قيم حقوق الإنسان في مناهج المدارس/الجامعات.

بعد أن أبدت اهتمامها وانشغالها بدمج قيم حقوق الإنسان في مناهج المواد الدّينيّة بشكل خاص، قامت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان بتفسير هذه القيم والحاجة لخلق أرضية مشتركة بين مختلف سكان إندونيسيا وبقية العالم. في الواقع، من خلال مشاركتهم في العملية الديمقراطية، ينضمّ الاندونيسيون إلى المجتمع الدولي ومن المثير للاهتمام أن نرى أن الجميع، بما في ذلك المسلمون الإندونيسيون، يشتركون في القيم، التي اخترنا تسميتها قيم حقوق الإنسان. كما جرت أيضًا مناقشة كيفيّة ارتباط قيم حقوق الإنسان بالقيم لدى المسلمين، والمسيحيين، والبوذيين، الذين يُظهرون في الواقع أيضًا تمسكهم

الدروس المكتسبة من وساطة الزعماء الدينيين سابقًا في مسألة تنظيم الأسرة

من أجل ضمان نجاح برنامج الحكومة لتنظيم الأسرة، أطلقت عليه الحكومة في البداية اسم: برنامج تنظيم الأسرة وبرنامج رفاه الأسرة، بهدف إبراز رفاه الأسرة. ثم تعاقدت الدّولة مع زعماء دينيين للمساهمة في جعل السكان يفهمون ما هو تنظيم الأسرة. وكان على قادة الرأي أن يعيدوا تفسير التعاليم الإسلامية على ضوء رغبة الوالدين في توفير ظروف معيشية ملائمة لأبنائهم، واحترام حقوق المرأة والطفل في حياة صحية. شكّكت بعض القيادات الدّينيّة في بادئ الأمر بمشاركة الزعماء الدينيين، معتبرة أنّها جزء من التّرويج الغربيّ بهدف الحدّ من عدد المسلمين في العالم. لكن، حين تمكّن بعض الزّعماء الدّينيّين من المشاركة في عملية إعادة التّفسير هذه، واستخدام المراجع القرآنية، تلاهم قادة آخرون.

في الواقع، يبدو أن النّاس في إندونيسيا رفضوا في البداية هذا المفهوم الجديد، لعجزهم عن فهمه. ومع ذلك، تقبّل السّكان في النّهاية وجهات النّظر وإعادة التفسير التي قدمها الزعماء الدينيون حين كانت القضايا المطروحة من صلب ثقافتهم ودينهم، ومرفقة بمراجع محددة من نص القرآن الكريم.

بقيم حقوق الإنسان من خلال تقاليدهم الدينية، ونصوصهم المقدسة. أخيرًا، دعت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان مدرّسي التعليم الدّينيّ، (مدرّسو المرحلة الابتدائية والثانوية، بالإضافة إلى أساتذة التّعليم الدّينيّ في الجامعات - الذين غالبًا ما ينظّمون مجموعات لمناقشة المواضيع الدّينيّة) للمشاركة في مرحلة تعزيز حقوق الإنسان.

قامت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان بدمج الأسئلة، والمخاوف، والأفكار وتم بالتالي جمعها في المناهج الجديدة. بهذه الطريقة، ساهم قادة الرأي في دمج قيم حقوق الإنسان في دروس التّربية المدنيّة والأخلاقيّة، التي تعتبر إلزامية في جميع مراحل نظام التعليم الرّسمي وفي المؤسسات التّربويّة الخاصة. نشرت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان الكتب والقصص القصيرة عن حقوق الإنسان التي يجب أن تستخدم في المراحل الابتدائية والثانوية، سواء في المدارس الرّسميّة أو الخاصة.

في المرحلة التّالية، سعت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان إلى معرفة رأي المدرّسين، ومن بينهم مدرّسو التّعليم الدينيّ (مسلمون ومسيحيّون) لشرح مدى ارتباط مفاهيم حقوق الإنسان الواردة في المناهج الجديدة بقيمهم الدّينية ومعرفتهم الخاصّة. وبما أنّ المديرية الوطنية لحقوق الإنسان تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الدينية والحكومة المحلية (كون التّعليم مسؤولية الحكّام منذ اعتماد الحكم الذاتي الإقليمي)، كان من السهل تحديد المدرّسين وإشراكهم في هذه العملية. ودعي كبار المدرسين من قبل الحكومة للمشاركة في ورشة عمل تدريبية. وأعرب هؤلاء المدرّسون عن سعادتهم بهذه الدّعوة المشرّفة. وبالإضافة إلى ذلك، كان النقل المحلي مؤمّن للمشاركين.

تم جمع التعليقات والاقتراحات من المدرّسين، وستتمّ مراجعة المنهج في عام 2006 ليتناسب مع حاجاتهم في مجال التّعليم. ومن بين اقتراحاتهم، وبغض النظر عن ديانتهم، طلب المدرّسون المشاركون أن يتمّ تنظيم دورة تدريبيّة مماثلة لكافّة المدرّسين الآخرين. وأخيرًا، تمكّنت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان من الحصول على مساهمة هؤلاء القادة في صياغة دليل ليستخدمه المدربون في مجال حقوق الإنسان في القطاع غير الرسمي.

تدريب قادة الجماعات والزعماء الدينيين لتدريب النّظراء والمدرّسين

منذ عام 1999، أطلقت الحكومة برنامج عمل واسع النّطاق، لتدريب الموظفين في المجالين التشريعيّ والتنفيذيّ على حقوق الإنسان. ومن ثم شرعت في نشر هذه القيم باستخدام نظام التربية والتعليم المركزي وتدريب العاملين في مجال حقوق الإنسان، في الخارج وفي إندونيسيا، في وزارة التربية والتعليم ودوائرها.

في مرحلة التنفيذ، تم تدريب قادة الرأي في مجال قيم حقوق الإنسان. وشمل التّدريب أيضًا معلّمين من المرحلة الابتدائية وصولاً إلى الجامعة، من المدارس الرّسميّة والخاصّة، وقادة الرأي من الجماعات الإثنية، والأقليات، بما في ذلك مجموعات مناقشة المواضيع الدينية والمنظمات النسائيّة وغير الحكومية.

"الإسلام يعترف فعلاً بقيم [حقوق الإنسان] هذه!"
- زعيم ديني

في الواقع، من الحوافز التي نستخدمها لندفع قادة الرأي إلى المشاركة هو أن نقدّم لبعضهم دورة تدريبيّة في الخارج (أستراليا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والنرويج). وتمّ تدريب البعض الآخر في إندونيسيا. إنّ القادة الذين سافروا إلى الخارج لاحظوا ما الذي يُطبّق في أمكنة أخرى في مجال حقوق الإنسان، وبعد عودتهم، أصبحوا بدورهم مُدرّبين. حضروا دورات مع قادة من دول أخرى، وبالتالي اكتسبوا معلومات إضافية وبصيرة أكبر. باتوا يرون أنفسهم كمواطنين من العالم، ضمن سياق دولي ذات نطاق أوسع. ساهمت هذه التجربة أيضًا في جعلهم يفهمون دوافع الحكومة الإندونيسية الأولية في نشر قيم حقوق الإنسان في إندونيسيا. بعد تلقّي قادة الجماعات، والزّعماء الدّينيّين، وعلماء الدين تدريبًا في مجال حقوق الإنسان، أصبحوا بدورهم مُدربين. كما انضموا إلى شبكة توفّر لهم الدعم لتدريب الأفراد كلٌ في بيئته الخاصّة. تتيح لهم هذه الشبكة مقارنة التقدم المُحرز من حيث جهود التدريب التي بذلوها في مجال تدريب المدرّسين، وضباط الشرطة، وقادة الجماعات الآخرين على حقوق الإنسان.

رغم أن مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان لم تشارك مباشرة في التّدريب الدّولي، في ما يلي مثلان محددان عن دورات التّدريب المنظّمة في الخارج وفي اندونيسيا. وقد تم اختيار موسدا موديا، وهي زعيمة دينيّة تعمل كباحثة في وزارة الشؤون الدينية، نظرًا لنفوذها الذي أثبتته في إحدى المنظّمات النّسائيّة. إنها رئيسة قسم النّساء في نهضة العلماء، واحدة من أكبر منظّمتين اجتماعيتين ودينيتين وطنيتين. وهي أيضا زوجة المسؤول الماليّ الثّاني في كليّة الدراسات العليا في الجامعة الإسلاميّة الحكوميّة (UIN) في جاكرتا. وقد نشرت بحوث متعلقة بالمرأة في إندونيسيا ولها مداخلات في مجموعة متنوعة من المنتديات، والندوات، وورش العمل.

في عام 2002، شاركت في ورشة عمل لتدريب المدرّبين استمرت ثلاثة أسابيع في السويد. خضعت موسدا موديا برفقة 40 زعيمًا إندونيسيًا آخر، للتدريب في المواضيع التّالية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والقانون رقم 39 الصّادر عام 1999 عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والإسلام وحقوق الإنسان؛ والأقليات؛ ومدى ارتباط الثقافة الإندونيسية بحقوق الإنسان؛ والتكتيكات حول نشر حقوق الإنسان؛ والكونية والنسبية. أعطى هذه الدّورة التدريبيّة خبراء إندونيسيون تلقّوا تدريبهم في الخارج، معظمهم في سويسرا وكندا.

مشادي مُحاط بمدرّسي المدارس الثّانويّة يدير مناقشة حول تطوير المناهج الدراسية في المدارس الثانوية. نوفمبر 2001.

بعد انتهاء الدّورة التّدريبيّة، انضمت موسدا إلى مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان. وهي تقوم الآن بدمج مفاهيم حقوق الإنسان في خطبها في مجموعات مناقشة المواضيع الدينية التي تُنظّم داخل نهضة العلماء وفي النّدوات. وقد نشرت كتابًا شعبيًا جدًا بشأن المساواة بين الجنسين، يشمل مناقشات حول كيف أنّ القرآن في الواقع يسمح للرجال بزوجة واحدة فقط. وقد وصفت صحيفة جاكرتا بوست هذا الكتاب بأنه خطوة هامة إلى الأمام. تعمل هذه الزعيمة الدينيّة الآن أيضًا كمدربة في وزارة حقوق الإنسان.

وقد تلقت أنيسة باسلمان، وهي زعيمة دينيّة أخرى، تدريبًا مماثلًا في الخارج. أستاذة في معهد التعليم في جامعة جاكرتا الحكوميّة، للأستاذة باسلمان أيضًا مداخلات ضمن مجموعات النقاشات الدينيّة للنساء، ولا سيما في المحمدية، منظمة وطنية اجتماعية ودينية أخرى. في عام 2002، تلقّت تدريبًا طويلًا لمدّة شهر في النرويج، مع 20 قائدًا إندونيسيًا آخر. نذكر من بين الدورات التي أكملتها: الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وسيداو "اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة"؛ والعهد الدّولي للحقوق المدنيّة والسّياسيّة ICCPR)؛ والكونية والنسبية؛ والآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ وتاريخ حقوق الإنسان في العالم.

وكما كان الحال بالنسبة لموسدا موديا، جعل هذا التدريب في الخارج الاستاذة باسلمان تكتسب وجهات نظر مختلفة حول حقوق الإنسان من مدرّبيها المختلفين. وبالإضافة إلى ذلك، تمكّن المشاركون في التّدريب من تبادل وجهات النظر مع المسؤولين الرّسميّين ضمن نظام محكمة حقوق الإنسان، بما في ذلك المحكمة العليا وكذلك زيارة السجون المحلية والسجناء.

بعد عودتها، قامت الأستاذة باسلمان بدمج معرفتها الجديدة في نقاشات تجريها مع المجموعات النسائية. كما أسّست مركزًا لدراسات حقوق الإنسان في جامعة جاكرتا الحكوميّة. يشرف هذا المركز على البحوث في مجال حقوق الإنسان ويوفّر التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي المنظمات الحكوميّة وغير الحكومية المحليّة. كما يوفر التدريب لمعلّمي المدارس الابتدائيّة والثانوية بطلب من الحكومة. وتشارك الأستاذة باسلمان الآن في تطوير منهج لحقوق الإنسان على المستوى الجامعي.

حضر قادة جماعات إندونيسيين آخرين التدريبات في الخارج مع زعماء من دول أخرى، وبالتالي حصلوا على مزيد من الإيضاحات بشأن حقوق الإنسان وبدء العمل بها في بلدان مختلفة.

خضع ناتسير الزبيدي، قائد MUI (مجلس العلماء الاندونيسي) للتدريب على حقوق الإنسان في جاكرتا في عام 2001. تم اختياره بناء على دوره المهمّ في هذا المجلس. يحاضر ناتسير في جامعة هامكا، وهي جزء من شبكة جامعة المحمدية. وهو يخطب أيضًا في تجمّعات اجتماعية ودينية مختلفة. وشمل تدريب ناتسير المواضيع التالية: الإسلام وحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقانون حقوق الإنسان رقم 39، الصّادر عام 1999؛ والحقوق الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية؛ والتمييز؛ والكونية والنسبية؛ والثقافة الإندونيسية وحقوق الإنسان، وتاريخ حقوق الإنسان ؛ والصكوك الدولية والوطنية لحقوق الإنسان؛ وسيداو "اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة"؛ والعهد الدّولي للحقوق المدنيّة والسّياسيّة ICCPR. بعد تدريبه، انضم ناتسير إلى مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان لتعزيز تعليم حقوق الإنسان.

والمثل الأخير على الأشخاص الذين خضعوا للتدريب في مجال حقوق الإنسان هو أفضل مانجكوراجا، ممثلاً مركز حبيبي. وقد تلقّى تدريبه في سيدني، أستراليا، في عام 2003، برفقة 18 إندونيسيًا آخر. ويُعرف مركز حبيبي بنشر وتنظيم الندوات وورش العمل في مجال حقوق الإنسان. يحاضر أفضل أيضًا في جامعة خاصة في جاكرتا، جامعة ميركو بوانا. ومن المواضيع الأخرى التي شملها تدريبه نذكر النّدوات حول التمييز، والحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثّقافية؛ والصكوك الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. لدى عودته، نظّم المزيد من النّدوات حول حقوق الإنسان في مركز حبيبي وفي جامعته.

وبالإضافة إلى ذلك، كان على مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان أن تتولّى ايضًا تدريب المسؤولين عن كتابة المناهج والكتب المدرسية، بما أن هذه الأدوات مستخدمة وستستخدم دومًا كمراجع. في الواقع، تولّى تدريس صياغة تطوير المناهج الدراسية والكتب المدرسية خبراء أكاديميون من معهد التربية، الذي بات يُعرف الآن بجامعة التربية، في جاكرتا. وضمّ المؤلّفون أكاديميين وأساتذة مدرّبين (بما في ذلك أساتذة التّعليم الدينيّ). قامت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان بتقديم المشورة والنّصائح والإشراف على هذه العملية.

الرّسم 3

منهج حقوق الإنسان:
تطبيق العمليّة من خلال نظام التّعليم في إندونيسيا
تعزيز حقوق الإنسان يشمل

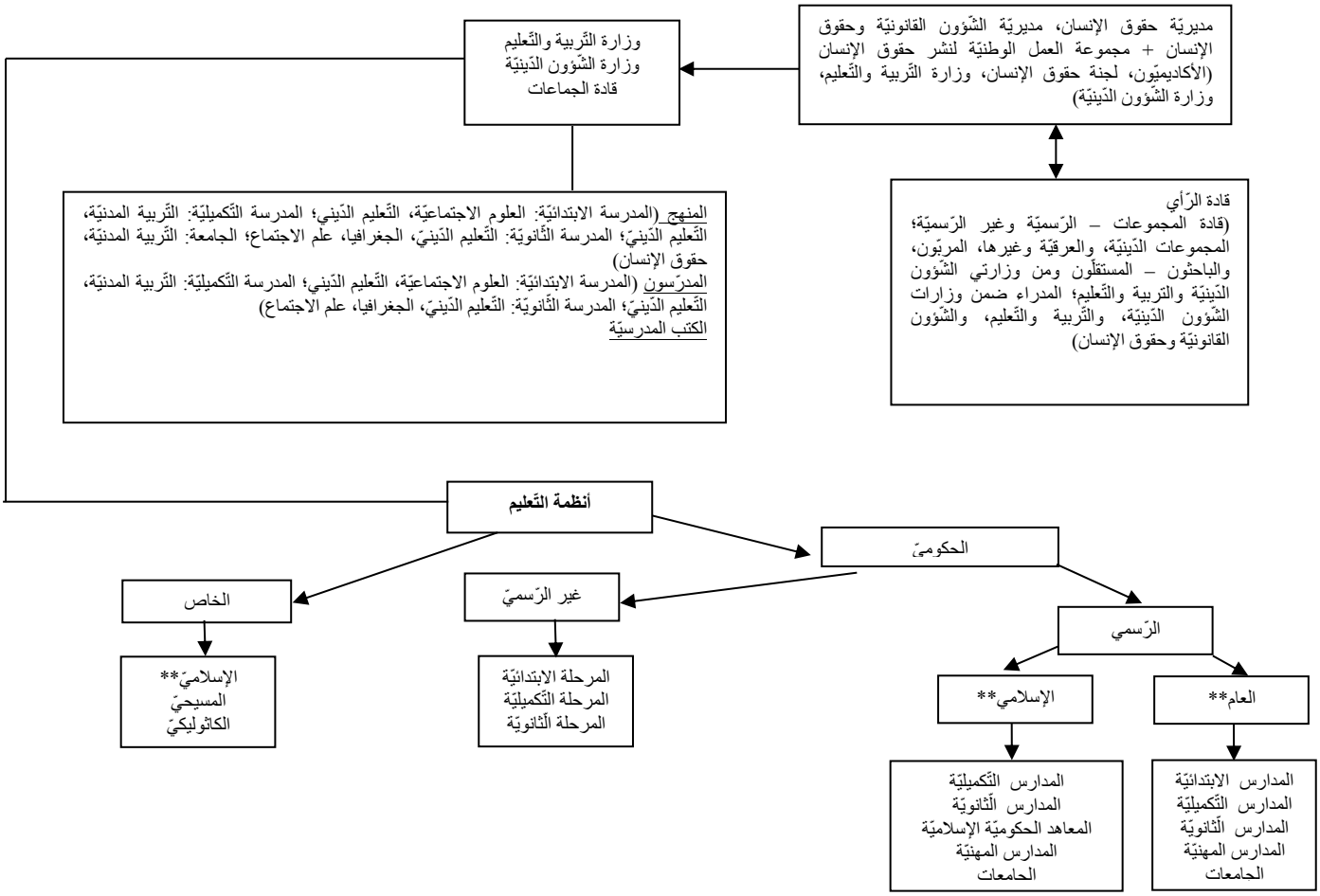

ملاحظات:
* يضمّ نظام التّعليم الحكوميّ طلابًا من الدّيانات الخمسة المعترف بها في إندونيسيا: البوذيّة، والإسلام، والمسيحيّة، والهندوسيّة، والكاثوليكيّة.
** في القطاعين الخاص والعام هناك بعض المدارس والجامعات التي تعتمد نهج التّعليم الإسلاميّ. عادةً، تشمل المواد في هذه المؤسسّات الفلسفة الإسلاميّة، والعلوم الاجتماعيّة.

المساعدة في إنشاء شبكة وطنية لتمكينهم من التشاور مع الآخرين وتبادل خبراتهم، بهدف توفير الدعم المتواصل.

الرّسم 4

منهج حقوق الإنسان:
دمجها في دروس التّربية المدنيّة في الجامعة

الكفاءة الرّئيسيّة	المؤشّر	المادّة الرّئيسيّة	الأسلوب
القدرة على وصف حريّة البشر الأساسيّة	وصف حريّة البشر الأساسيّة	التّعريف: حقوق الإنسان، النّطاق، تاريخ حقوق الإنسان، النّظريّة، القيم، المبادئ الرّئيسيّة، الصّكوك ومؤسّسات حقوق الإنسان	محاضرات، نقاشات، تحليل مراجع عن حقوق الإنسان، الصّكوك، والملخصات
القدرة على وصف أهميّة حقوق الإنسان	إدراك أهميّة حقوق الإنسان	حالات عن انتهاكات حقوق الإنسان	تقنيّة توضيح القيمة، دراسة حالة، مراقبة، ومقابلات
القدرة على تعزيز، وحماية، ومناصرة حقوق الإنسان	القدرة على تعزيز، وحماية، ومناصرة حقوق الإنسان	تكتيكات حول كيفيّة تعزيز، وحماية، ومناصرة حقوق الإنسان	المحفظة

لاستكمال تدريب قادة الرأي والزعماء الدينيين، ولضمان استدامة الجهود التي تمّ بذلها في التدريب، تمّ إشراك المتدربين في حوار متواصل من خلال شبكة أنشأتها الحكومة الوطنية. وقام قادة الجماعات والزّعماء الدّينيّون بتشكيل لجان إقليميّة لحقوق الإنسان كجزء من الخطّة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتزامن مع تعزيز حقوق الإنسان في مجال التعليم. في الوقت الحاضر، هناك 31 لجنة محليّة إقليميّة، وتشمل الزّعماء الدينيين وقادة الرّأي (وبخاصة المدرّسين والأساتذة) الذين يشاركون في إدخال ودعم تعليم حقوق الإنسان وتعزيزها ضمن محيطهم. ومن المتوقع أن يقوم هؤلاء القادة بتدريب القادة المحليّين. وتشكّل جهودهم خلفية مناسبة لبرنامج التعليم. ستساهم هذه العملية في الإعداد المتواصل لمناهج تدريس حقوق الإنسان التي سيتمّ استخدامها في جميع مراحل نظام التعليم الوطني، وفي المؤسسات الخاصة، وفي قطاع التعليم غير الرّسميّ. وتم توفير التمويل لكل لجنة محلية إقليميّة من قبل الحكومة المحلية. لم يتمّ إنشاء هذه اللجان سوى في عام 2005. لكنّها تقوم في الوقت الحاضر بتدريب موظفي الحكومة المحلية والمدربين عبر استخدام الأدلة التي قدمتها لها مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان. لقد سبق وقامت بتدريب معلمي المدارس الابتدائية والثانوية في مجال حقوق الإنسان، فضلًا عن القادة غير الرسميين. تُعدّ اللجان المحلية تقريرًا سنويًا وتقدّمه للّجنة المركزية في مديرية حقوق الإنسان. تتناول اللجنة المركزية التّباين الحاصل بين التخطيط والنتائج. غير أنّه في هذه المرحلة المبكرة لم يتم التخطيط لمتابعة التدريب.

الاستفادة من نظام التعليم المركزيّ لابتكار المناهج التي ستُعتمد في التعليم الرّسميّ وغير الرّسميّ بدعم من قادة الجماعات والزّعماء الدّينيّين.

على الرغم من سياسة اللامركزية السّارية في جميع المؤسسات الحكومية، لا يزال النّظام المركزيّ مطبّقًا في بعض المجالات، لا سيّما التعليم. في الرّسم 3 لمحة عامة عن المجالات التي ركّزت عليها مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان وتعاونت مع عددٍ من الهيئات الحكومية المختلفة (على سبيل المثال، مديرية حقوق الإنسان، ووزارة الشّؤون القانونيّة وحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان، ووزارات التربية والتعليم والشّؤون الدينيّة بالإضافة إلى الأكاديميين) لإدراج تعليم حقوق الإنسان في أنظمة التعليم في القطاعين العام والخاص.

الرّسم 5

منهج حقوق الإنسان
لطلاّب كليّة الحقوق

الكفاءة الرّئيسيّة	المؤشّر	المادّة الرّئيسيّة
القدرة على وصف حريّة البشر الأساسيّة	تحليل الحريّة الفرديّة؛ وصف حريّة المجموعة؛ وصف حقوق الإنسان المتأصّلة لكلّ شخص	حريّة البشر الأساسيّة
القدرة على تحليل التّعريف ومبادئ حقوق الإنسان الرّئيسيّة	إعطاء تعريف حقوق الإنسان؛ تحليل المصطلحات الخاصّة بحقوق الإنسان؛ وصف المبادئ الرّئيسيّة	نعريف ومبادئ حقوق الإنسان الرئيسيّة
القدرة على تحليل تاريخ وتطوّر حقوق الإنسان الدّوليّة	وصف: شرعة وسائل الإعلام؛ وثيقة الحقوق؛ إعلان حقوق الإنسان والمواطن؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	تاريخ وتطوّر حقوق الإنسان
القدرة على وصف حقوق الإنسان من منظار دينيّ، وثقافيّ، وسياسيّ	تحليل حقوق الإنسان (المنظار الدّينيّ)؛ مقارنة حقوق الإنسان بالنّسبيّة الثّقافيّة؛ مقارنة حقوق الإنسان بالنّسبيّة الثّقافيّة؛ مقارنة حقوق الإنسان بالسّياسة الدّوليّة	حقوق الإنسان من منظار دينيّ، وثقافيّ، وسياسيّ

وتمكّنت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان من الاعتماد على دعم وعلاقات وزارة التربية والتعليم، التي بإمكانها الوصول إلى المدرّسين والقادة في جميع أنحاء البلاد؛ ووزارة الشؤون الدينية، التي بإمكانها الوصول إلى القيادات الدينية التي تعمل لدى هذه الوزارة في جميع أنحاء البلاد؛ وأكاديمية العلوم الإندونيسيّة، التي بإمكانها الوصول إلى الأكاديميّين وقادة الرأي، بما في ذلك زعيم ديني بارز.

نتيجة التّكتيك ووقعه

تمّ تدريب أربعمائة من قادة الرأي، بما في ذلك قادة الطّوائف والزعماء الدينيين، وموظفي الحكومة، والأكاديميين، ورجال الشرطة والعسكر في كليّة الشّرطة والكليّة العسكرية. وتمّت الدورات التدريبية السابقة في الخارج، في كندا، والنرويج، وأستراليا، والسويد، وجنوب أفريقيا، وفرنسا وإندونيسيا. نحن ننوي إرسال قادة الرأي في المستقبل للخضوع لدورات تدريبيّة دولية ستُنظّم في ألمانيا، واليابان، ومصر. ولدى عودتهم، يصبح هؤلاء مدربين رسميّين في مجال حقوق الإنسان ضمن جماعاتهم.

وعلى الرغم من أهمية دور الزّعماء الدينيين في تطوير مناهج حقوق الإنسان والتّدريب عليها، إلا أنّه لم يُطلب منهم بالتّحديد المشاركة في الترويج لبرنامج الدّمج الاجتماعيّ. في الواقع، في تصريحاتها العلنية، تعمد حكومة إندونيسيا إلى عدم ذكر أيّ دين من الأديان بشكل مباشر.

وكمثال ملموس على تدخل الزّعماء الدّينيّين، أشار أحدهم الى أنه من الأنسب، في صفوف التّعليم الدينيّ، وفي المناهج المخصّصة لصفوف التّعليم الدّينيّ إدراج قيم حقوق الإنسان، ولكن من دون استخدام مصطلحات حقوق الإنسان. على سبيل المثال: عدم استخدام مصطلح: الحق في الحياة، إنّما ما يُعادله من الناحية الثقافية والدينية (انظر الرّسم 1). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاورات الأولية مع الزعماء الدينيين أدّت إلى عزم في إدراج قيم حقوق الإنسان في خطبهم.

ونتيجة لدمج قيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، في مختلف مراحل التعليم الرسمي وغير الرسمي، تعرّف الطلاّب على مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما تلك المرتبطة بمحورين: القانون الإندونيسي لحقوق الإنسان رقم 39 الصّادر في 1999، *والإعلان العالمي لحقوق الإنسان*. وقد تم دمج هذه القيم على وجه الخصوص في مناهج العلوم الاجتماعية والدين في المدارس الابتدائية، وفي مناهج التربية المدنية والدين في المدارس التكميليّة، وفي مناهج الدين، والجغرافيا، وعلم الاجتماع في المدارس الثانوية، وفي التربية المدنية لطلاب الجامعات. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع منهج خاص بحقوق الإنسان لطلاب كليّة الحقوق. قامت وزارة التربية والتعليم بالمجمل، بتدريب 1.000 مدرّس تربية مدنيّة حول كيفية دمج قيم حقوق الإنسان. وقد تلقّى هؤلاء المدرّسون تدريبهم على يد مدربين سافروا إلى الخارج ومدرّسي تربية مدنيّة متمرّسين شاركوا في ورش عمل لتدريب المدرّب. (أنظر الأمثلة على محتوى المناهج الدراسية في الرّسوم رقم 4 و 5 و 6) وقد تم تشكيل لجان حقوق الإنسان الإقليميّة المحلية الـ31 لتوفير التدريب والدعم المستمر للمدربين على المستوى المحلي.

وفي الوقت نفسه، يجري نشر دليل للمدربين في مجال حقوق الإنسان (القطاع غير الرسمي) إضافةً إلى مواد مرجعية لجميع مدرّسي مادّة حقوق الإنسان (من المدارس الابتدائية حتّى الثانوية، الرّسميّة والخاصة).

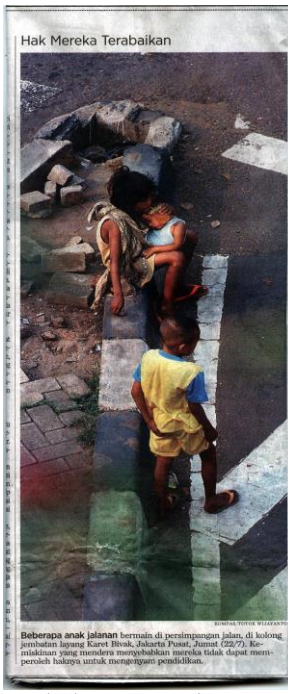

"يتم تجاهل حقهم في التعليم الأساسي."
– كومباس، صحيفة رائدة، (23 يوليو 2005).

في هذه المرحلة، بدأ وقع هذا التكتيك يظهر في الخطب العامة، ووسائل الإعلام - مثل الصحف – ولا سيّما بين قادة الرأي. ونحن نعتقد أن التكتيك قد أذكى وعي هؤلاء القادة فباتوا الآن يُدركون مدى ارتباط القيم الدينية، بالقيم التقليدية، والقيم الإنسانية. فعلى سبيل المثال، في إندونيسيا، يقوم عدد من الزّعماء الدينيّين بتقديم برامج تلفزيونيّة وإذاعية، ومناقشة جوانب الدّين الإسلامي الأربعة، من الفلسفة إلى القانون. ويشكّل الزّعيم الدّيني الشّهير ومقدّم البرامج التّلفزيونيّة أ.أ. جيم خير مثال على ذلك. فهو يملك محطات إذاعيّة وتلفزيونيّة، وينتج الأشرطة الصوتية، والفيديو على أقراص مدمجة، ولديه برنامج تلفزيونيّ يوميّ ونشرات إذاعيّة، كما يتلقّى دعوات للمشاركة في عدد من البرامج التي تتلقّى اتّصالات المشاهدين. إنّه شخصيّة محبوبة جدًّا. على مدى العامين الماضيين، تغيّر خطاب أ.أ. جيم. في الواقع، على غرار آخرين، بات يستخدم الآن مصطلح حقوق الإنسان وينتقد التجاوزات والانتهاكات في إندونيسيا والخارج. على الرغم من أن أ.أ. جيم لم يشارك شخصيًا في مجموعة العمل الوطنيّة، فقد تم إرسال ممثل من منظمته لمقابلة مجموعة العمل الوطنيّة. وبالإضافة إلى ذلك، إنّ ذكره لحقوق الإنسان يكشف عن انتشار مناخ جديد في إندونيسيا. ولوحظ مثال على دمج مفاهيم حقوق الإنسان هذه في الخطب العامّة قبل غزو الولايات المتحدة للعراق. دخل أ.أ. السفارة الأمريكية وهو يحمل بين ذراعيه طفلاً، وقد رافقه عدد من أتباعه. وقدّم كتابًا يناشد فيه الولايات المتحدة عدم غزو العراق. وأوضح أن غزوًا مماثلاً قد يؤدّي إلى مقتل النّساء والأطفال، وأهمّ ما في الأمر أنّه يشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان. في الواقع لقد استخدم هذا الخطيب مفردات جديدة ونهجًا جديد. وبالتالي، شجّعنا هذا الأمر على ملاحظة أنّ مفاهيم حقوق الإنسان باتت مفهومة وتم استغلال هذه النّقطة مع الذين يزعمون ايضًا أنهم يُدافعون عن حقوق الإنسان.

مشادي (يسار) يدير ورشة عمل حول تطوير المناهج الدراسية حول حقوق الإنسان للمستوى الجامعي. جاكرتا، يوليو 2004.

ولقد واجهنا صعوبة أكبر في تقييم وقع المناهج الدراسية في مجال حقوق الإنسان في مراحل التّعليم المختلفة. يتمّ بشكل عام ذكر انتهاك حقوق الإنسان في أحاديث الطلاب، والمتظاهرين، وخاصة الّطلاب الجامعيين. يتم حاليًا وضع المناهج الدّراسية لمختلف الفئات العمرية بشكل محاضرات مرفقة بمواد للقراءة ولعب الأدوار. تساعد بعض الجوانب التجريبية الطلاب أيضًا على معرفة كيفية تطبيق هذه المفاهيم في مواقف يمكنهم مواجهتها فعلاً في الحياة. على سبيل المثال، يتم تعليمهم كيف يرفعون الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، وأيّ وكالات في اندونيسيا تتخصّص بأنواع معينة من انتهاكات حقوق الإنسان (على سبيل المثال، انتهاكات الشرطة، والتمييز، والعنف المنزلي، وقضايا السكن والأراضي، الخ.)

الدروس المكتسبة

لقد استغلّينا معرفة قادة الرأي بجماعاتهم من أجل وضع مناهج تتوافق مع القيم الثقافية والدينية. من خلال هذه العملية، أدركنا أنّه بالإضافة إلى استشارتهم والعمل بنصائحهم لتطوير المناهج الدراسية، نحن بحاجة أيضًا إلى إقامة حوار متواصل من خلال الدّورات التدريبيّة. وبما أنّ آراءهم تلقى الاحترام والتّقدير ويتمّ العمل بها ضمن جماعاتهم، سيكون لهذا الحوار والتدريب الإضافي تأثير كبير ومتواصل. اختارت مجموعة العمل الوطنية مهمة طموحة جدًا، على المستوى الوطني، ونحن ندرك الآن بوضوح أن تدريب قادة الرأي في إندونيسيا سيستغرق سنوات من الجهد المتواصل.

لقد ازدادت قناعتنا بأن التّكتيك الذي اعتمدناه، أيّ اللّجوء إلى قادة الرأي، هو تكتيك فعال. في الواقع، في حين أنّ نشر قيم حقوق الإنسان من خلال نظام التعليم، عن طريق وزارتي التّربية والتعليم والشّؤون الدينيّة، بدا وكأنّه نهجًا "طبيعيًا" في النّظام التّربويّ المركزيّ الاندونيسيّ، سمح لنا التّوجه بشكل مباشر إلى قادة الرأي بإضافة بعد آخر للوصول إلى هدفنا. ولأنّ قادة الرأي هم من الأكاديميين (متخصّصين في الدين ومواضيع أخرى)، وقادة الجماعات (الرّسميّة وغير الرّسميّة، الدّينيّة وغيرها)، ومدراء في مجال التعليم، قمنا بتوسيع قاعدة دعمنا لتحسين نشر المعلومات عن قيم حقوق الإنسان، وباشرنا بحوار مع هذه المجموعة حول حقوق الإنسان.

وقد أدركنا أيضًا أنه يمكن تحقيق فائدة أكبر إذا باشرنا بمشروع تجريبيّ، مع تكثيف التمويل، والكفاءة، والعملاء في منطقة واحدة محدودة أولًا. وبالتّالي، سيسمح لنا هذا الأمر بزيادة إمكانية الوصول إلى قادة الرأي على المستوى المحلي. وهذا من شأنه أيضًا أن يتيح لنا فرصة التّواصل المستمرّ معهم واستخدام ملاحظاتهم لتعديل التكتيكات والاستراتيجيات من أجل المضيّ قدمًا بأهدافنا وغاياتنا.

لزيادة وقع العمل المُنجز في مجال دمج قيم حقوق الإنسان في التعليم، من المهم أيضًا تكثيف الحوار بشكل ملحوظ حول مفاهيم حقوق الإنسان بين الجماعات، والأفراد، والقادة. وأخيرًا، هناك حاجة لمواصلة التركيز أكثر على أهمية اعتماد *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان* بمثابة صلة وصل بين الأفراد والأمم، بغض النظر عن الخلفيات الدينية أو العرقية.

التحديات المستمرة

لمتابعة العمل الذي باشرته مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان، يجب صياغة عدد أكبر من الكتب المرجعية باللّغة الإندونيسية عن حقوق الإنسان للمدرّسين وغيرهم من الجهات الفاعلة في النظام التعليمي. كما يجب السّعي إلى جعل قيم ومصطلحات حقوق الإنسان أكثر وضوحًا في المناهج الدراسية. في الواقع، إن المناهج الخاصّة بالتّعليم الدّينيّ بحاجة إلى مزيد من التّعديلات. بعد خطوتنا الأولى التي اقتصرت على إدراج مراجع خاصّة بقيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، بات بإمكاننا الآن أن نُشرك قادة الرأي والزعماء الدينيين في تحسينها أكثر. لكي يفهم مدرّسو التّعليم الدّينيّ بشكل أوضح قيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، لا بدّ من تحديد هذه القيم بشكل صريح. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الدّورات التدريبيّة المستمرّة والإضافيّة التي تستهدف مدرّسي التّعليم الدينيّ.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج وصف الكفاءات الأساسية المتوقعة من الطلبة إلى مزيد من التطوير. وبما أنّ المنهج القائم على الكفاءة هو أيضًا جديد بالنّسبة إلى الإندونيسيين، يجب أن تكون الكفاءات التي تتناول حقوق الإنسان صريحة للغاية لكي يُصبح بالإمكان فهمها (أنظر الرّسمين 4 و 5 للأمثلة على المناهج).

في بعض الأحيان لا تتطابق الكفاءات ومفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. في الواقع، لم تخصّص وزارة حقوق الإنسان الوقت الكافي لصياغة هذه المناهج. فقد تمّ التركيز المكثّف على المشاورات التي كانت بالتأكيد ضرورية وحاسمة؛ إلاّ أنّ هناك حاجة إلى تخصيص الوقت نفسه لإعادة النظر في مضمون المناهج الدراسية على أساس هذه المشاورات.

تدريب المدرّبين في جاكرتا لقادة الرأي والزّعماء الدينيين وغيرهم. الزّعماء الدينيّون وقادة الجماعات يُشاركون في "تدريب المدرّبين" . مايو، 2003.

وبما أنّ التّمويل غير كافٍ، وللاستفادة من ولايات الحكم الذاتي الإقليمي الجديد، تتولّى اللّجان التوجيهية المحلية (بما في ذلك قادة الجماعات، الدّينية أو غيرها) تعزيز وتعليم وتدريب المربين في مجال حقوق الإنسان بهدف إحداث تغيير في منطقتهم. وكما ذكرنا سابقًا، لم يتمّ تعيين هذه اللجان سوى في عام 2005، وبالتالي النتائج غير متوفرة بعد ولم تخضع لأيّ تحليل. ومن المتوقّع جمع البيانات المفصّلة في عام 2006 حيث سيجري أخصّائيو التّربية من قسم التربية والتعليم في جامعة جاكرتا الحكوميّة تقييمًا طويل الأجل. وتهدف الخطة إلى تقييم وقع تطبيق المناهج الجديدة من حيث المعرفة، والمواقف، والسلوك.

التّوصيات حول قابليّة تطبيق التّكتيك في بلدان أخرى

استنادًا إلى خبرتنا في مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان، يتطلّب نجاح نشر قيم حقوق الإنسان التشاور مع أكبر عددٍ ممكن من قادة الرأي والزعماء الدينيين في مختلف المجالات بالإضافة إلى إبقاء الحوار مفتوح. ومن العوامل المساهمة في هذا النّجاح، ضمان مشاركة جميع الجهات الحكومية بشكل فعال في التّعريف بحقوق الإنسان. وينبغي التّشديد على إبقاء تدفّق المعلومات مستمرًا والتنسيق متواصلاً بين الفروع الحكومية المختلفة المشاركة في عملية الدّمج الاجتماعيّ. إنّ استخدام هذا التكتيك في مجال التّربية والتعليم تطلّب منا أيضًا تدريب القيّمين على كتابة المناهج والكتب المدرسية، بما أن هذه الأدوات هي بمثابة مراجع وسيتمّ استخدامها على هذا الأساس. على الآخرين التّركيز على هذا المجال المهمّ الذي يعاني نقصًا والعمل على تنميته.

وفي الوقت نفسه، يمكن لحملة إعلامية قوية (عبر التلفزيون، والرّاديو، والصحف) أن تكون فعّالة لدعم الرابط بين القيم الثقافية/الدينية وحقوق الإنسان. ويكمن الهدف في مباشرة حديث شعبيّ عن التّقاليد، والدّين، وحقوق الإنسان بين السكان. لم نستخدم في حالتنا وسائل الإعلام بهذه الطريقة، إنّما من المجدي التّفكير في هذه المسألة.

إنّ مشاركة قادة الرأي ضروريّة على جميع المستويات، بما في ذلك ضمن المجموعة العاملة نفسها، في المرحلة التي تسبق التنفيذ والمرحلة التي تليها. فهم بحاجة أن يبقوا على تواصل دائم عبر شبكة يمكن من خلالها مقارنة ومناقشة نجاح كل منهم أو الجهود التي بذلوها في تعريف مجتمعاتهم إلى حقوق الإنسان. يمكن ضمان الاستدامة عن طريق تشجيع إنشاء لجان لحقوق الإنسان متعددة الثقافات، والإثنيّات، والأديان. وقد تم تعزيز حقوق الإنسان في إندونيسيا من خلال المنظمات غير الحكومية المتعددة الأعراق والثقافات والأديان القائمة والعاملة في مجال حقوق الإنسان. في الواقع يساهم إنشاء مجموعات مختلطة مماثلة لمناقشة وتطبيق حقوق الإنسان في زيادة تطبيق حقوق الإنسان في إندونيسيا، وقد يكون من المفيد أن يفكّر الآخرون في القيام بذلك.

لا بدّ من دراسة عدد من العوامل قبل الإقدام على تنفيذ تكتيك مماثل. أوّلاً، يقوم نجاح هذا التكتيك بشكل رئيسيّ على إجراء تحليل مفصل للسياق الاجتماعيّ. يجب تحديد من هم قادة الرأي بشكل واضح، كما يجب إبراز الرّابط الذي يجمع بين حقوق الإنسان والثقافات المحلية، وشرحه بالتفصيل لكي تصبح حقوق الإنسان ذات صلة بالنّسبة إليهم وإلى السكان الذين يعمل هؤلاء القادة على خدمتهم. وأخيرًا، إنّ ثقافة ودرجة التزام فروع الحكومة المختلفة بحاجة إلى التّقييم، والتّحليل، والتّطوير، والتّرسيخ.

القيود المفروضة على التكتيك

بالعودة إلى النقطة السابقة، هناك بعض القيود المفروضة على هذا التكتيك. في الواقع ساهمت الإرادة السياسية المناسبة والمناخ الحكوميّ المؤاتي في أن يحقّق هذا التكتيك نجاحًا أكبر في إندونيسيا. لحسن الحظ، هذا العامل متوفّر حاليًا في إندونيسيا ويجعل من الممكن تنفيذ البرنامج. قد يجد البعض صعوبة كبيرة في تحقيق هذه النّجاحات في غياب أيّ دعم من الحكومة، أو في حال مقاومة هذه الأخيرة بشكل ناشط لتطبيق عمليّة التّعريف بقيم حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، يلجأ هذا التكتيك بشكل مكثّف لمنهج مشترك ويستفيد إلى حد كبير من نظام التعليم المركزيّ في إندونيسيا الذي من خلاله يتم تنفيذ المنهج في نظامي التّعليم الرّسميّ والخاص. تشكّل هذه المركزية ميزة مهمّة بالنسبة لإندونيسيا، ولكن قد لا يتوفّر في البلدان الأخرى نظام مماثل حيث تقوم كلّ مؤسّسة بتطوير المناهج الدراسية وتنفيذها بشكل مستقلّ. يعتمد التّكتيك الذي طوّرناه أيضًا إلى حدّ كبير على احترام غالبيّة السكان نظرًا لقادة الرأي والزعماء الدينيين فيها.

وأخيرًا، من القيود المفروضة على التّكتيك، صعوبة التّنفيذ في المناطق التي تقلّ فيها الأكثريّات المتجانسة (ثقافيًا أو عرقيًا، أو دينيًا).

وكما ذُكر سابقًا، تمّ استخدام نسخة معدّلة من هذا التكتيك في إندونيسيا في الماضي لتطبيق تنظيم الأسرة. في ذلك الوقت، تم التعاقد مع الزعماء الدينيين في جميع أنحاء البلاد ليناقشوا مع أفراد الجماعات مدى أهميّة تنظيم الأسرة بالنسبة للمسلمين. وجاءت النتيجة إيجابية إذ إنّ معظم الإندونيسيين يعلمون ما هي وسائل منع الحمل ويستخدمونها بحرية الآن. وهم يؤمنون بمنافعها التي تسفر عن رفاه أسرهم. وفي الوقت نفسه، رافق التّكتيك الإكراه والعنف من قبل ممثلي الحكومات المحلية، وكان المسؤولين في الحكومة يتلقّون المكافآت الماليّة عندما يتمّ بلوغ الكوتا المحدّدة لتنظيم الأسرة. في عهد الحكومة الجديدة، الأقل استبدادًا، وبسبب حرية التعبير التي باتت مسموحة في إندونيسيا الآن، لم يعد الخوف عاملاً بارزًا ومؤثّرًا في اعتماد مفاهيم وسلوكيات جديدة بين الإندونيسيين.

ونتيجة لهذه التجربة مع سياسات تنظيم الأسرة، قامت مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان بتغييرات ملحوظة في عملية دمج حقوق الإنسان. لم يتمّ التّعاقد مع الزّعماء الدّينيين هذه المرّة، على الرّغم من مشاركتهم المكثّفة في العمليّة وفي تطبيق البرنامج. ولأنّ عددًا كبيرًا من المحاضرين في المدارس الإسلامية يلعبون دورًا مزدوجًا كزعماء دينيين، يخطبون في المساجد وينظّمون حلقات لمناقشة المواضيع الدّينيّة بشكل منتظم، كانت مشاركتهم حاسمة في التطبيق الناجح للبرنامج. وبما أنّ الحكومة لم تتعاقد معهم، لم تعد مسألة تضارب المصالح تشكّل عائقًا في تطبيق البرنامج، ولم يُبدِ الشّعب عدم الثّقة تجاههم.

يتميّز هذا التكتيك بإمكانيات مهمّة ممّا يجعل تطبيقه مناسبًا في حالات أخرى. يقوم في الواقع على مفهوم مفاده أنّ الشّعوب تتقبّل أكثر المعلومات الصّادرة عن قادة الرأي الذين يعرفونها، ويعرفون قيمها، وخلفيتها الثقافية، واهتماماتها. يتميّز السياق الإندونيسي بتجانس السّكان دينيًا إلى حد كبير. والجدير بالملاحظة، أنّه على الرّغم من ذلك، لا يزال هناك مجموعة متنوّعة من الآراء والممارسات المنتشرة بين الإندونيسيين المسلمين. يعتمد الإندونيسيون إلى حد كبير على التقاليد التي تعود لعدة قرون والتي ما زالت حيّة في مجتمعاتهم، وعلى القادة الذين يثقون بهم. وهذا لا يختلف كثيرًا عن العديد من البلدان وشعوبها في جميع أنحاء العالم.

من أجل إدراك معنى هذا التّكتيك ومدى نفوذه، لا بدّ من فهم ودراسة الخلفية السياسية ولا سيّما الخلفيّة الاجتماعية والدينية لسياق البلد كعامل رئيسي. بالنسبة لنا، كان لا بدّ لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار عاملًا إضافيًّا ألا وهو أن معظم الإندونيسيين يعيشون في المناطق الريفية. حياتهم منظّمة ضمن جماعات شديدة التّماسك حيث يضطلع قادة الرّأي والزّعماء السّياسيّين الرسميّين وغير الرسميّين بدور ناشطٍ للغاية في أنشطتهم اليومية. فهذه الجماعات تسعى للحصول على آراء هؤلاء القادة، ودعمهم، وتوجيههم. قد لا يكون هذا هو الحال في البلدان التي شهدت حروبًا ونزاعات داخليّة على مدى فترات طويلة من الزمن. في مثل هذه الحالات، قد يكون من الصعب اختيار قادة الرأي والزّعماء الدينيين من خارج المجال السياسي الذي نجا من النّزاع. في الوقت نفسه، تجد الجماعات عمومًا سبلاً لتجديد طاقات قادتها. قد يستغرق العثور على هؤلاء الّذين يطمحون إلى هذه الأدوار القيادية وقتا طويلاً وبحثًا معمّقًا.

إنّ التّعاون الوثيق والمتواصل بين مجموعة العمل الوطنيّة لنشر وتعزيز حقوق الإنسان وطيف واسع من قادة الجماعات والزّعماء الدّينيّين جعل دمج قيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الوطنية في إندونيسيا ممكنًا. وهذا الأمر يسهّل الدّمج الملموس لقيم حقوق الإنسان هذه في المجتمع عامة ويساعد على المضيّ قدمًا. وبما أنّه قد تم تدريب قادة الجماعات والزّعماء الدينيّين في الخارج وفي إندونيسيا، فقد اكتسبوا نظرة أوسع حول قيم حقوق الإنسان، وباتوا الآن قادرين على ترجمة وتثقيف جماعاتهم المحلية بشكل أفضل. أثبت هذا النوع من النهج المحفّز أنّه الأكثر فعّالية في الحصول على دعم هؤلاء القادة إذ يُعتبر دورهم ومصداقيتهم ضمن جماعاتهم أمرًا بالغ الأهمية.

الخلاصة

على الذين يفكّرون في تطبيق هذا التّكتيك، أن يقوموا بإجراء بعض التعديلات التي من شأنها أن تعكس واقع النظام التّربويّ الرّسميّ والخاص، والمؤسسات التّربويّة، والدّعم أو العراقيل من قبل الحكومة، والقيم والمعتقدات المحلية التي يجب فهمها، وفوائد ومخاطر إشراك قادة الرأي والزعماء الدينيين في هذه العملية.

وأخيرًا، آمل أن يكون المثال الذي قدّمناه عن تعديل برنامج دمج حقوق الإنسان في المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي، والثقافي، والديني، الخاص باندونيسيا مفيدًا لكلّ من يبحث عن أفكار لإستراتيجيّات تعليم حقوق الإنسان الشّاملة. بالنسبة لنا، إنّ القدرة على الاستفادة من دعم قادة الرأي والزّعماء الدينيين ونفوذهم سمح لنا بترسيخ منهج حقوق الإنسان في نظامي التعليم الرسمي وغير الرسمي، مما يجعلها مقبولة أكثر، ووثيقة الصّلة بالقيم المحلية لدى المدرّسين والطلاب على حد سواء، ونأمل أن تُصبح معترفًا بها ومرتبطة باحتياجاتهم اليومية.

[1] تقارير البلدان عن ممارسات حقوق الإنسان – 2004، صادر عن مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل، 28 فبراير، 2005. وزارة الخارجيّة الأمريكيّة. المصدر: http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2004/41643.htm. استُرجع في 13 نوفمبر، 2005.

[2] تقارير البلدان عن ممارسات حقوق الإنسان – 2004، صادر عن مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل، 28 فبراير، 2005. وزارة الخارجيّة الأمريكيّة. المصدر: http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2004/41643.htm. استُرجع في 13 نوفمبر، 2005.

[3] تقارير البلدان عن ممارسات حقوق الإنسان – 2004، صادر عن مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل، 28 فبراير، 2005. وزارة الخارجيّة الأمريكيّة. المصدر: http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2004/41643.htm. استُرجع في 13 نوفمبر، 2005.

[4] يؤمن المسلمون الأحمديّون أنّ غلام أحمد الذي أسّس هذه الطّائفة في عام 1889 قد حقّق جميع النّبوءات عن المسيح في الدّيانات المسيحيّة، واليهوديّة، والإسلام، وديانات أخرى.

[5] المصدر http://www.ham.go.id/ran.asp استُرجع في 13 نوفمبر 2005.

[6] كياي: علاّمة في الدّين الإسلاميّ أو زعيم يُدرسّ في بيزنترين (مدرسة داخليّة إسلاميّة).

[7] علاّمة: علاّمة مسلم يفسّر علوم، وعقائد، وقوانين الدّين الإسلامي ويضمن استمراريّة التّاريخ الرّوحيّ والفكريّ الخاص بالمجتمع الإسلاميّ.

[8] بيزنترين: مدارس داخليّة في إندونيسيا يديرها زعيم مسلم.

[9] لمزيد من المعلومات حول هذه النّزاعات: www.kompas.com/kompas-cetak/0112/21/UTAMA/kedu01.htm. استُرجع في 2 ديسمبر 2005.

[10] للحصول على مثال إضافيّ حول زعماء الدّيانات راجع الكتيّب التّكتيكيّ: قوّة الإقناع: لإميل شورت، لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإداريّة، غانا http://www.newtactics.org/main.php/PowerfulPersuasion

لطباعة أو تحميل هذه المادة أو غيرها من المنشورات في سلسلة كتيبات التكتيكات،
قم بزيارة الموقع الإلكتروني:
www.newtactics.org

كما يوجد على الإنترنت أيضاً قاعدة بيانات تتيح البحث عن التكتيكات
ومنتديات للنقاش مع العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مركز ضحايا التعذيب
التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان
717 شارع ايست ريفر
مينابوليس، مينيسوتا 55455

www.cvt.org / cvt@cvt.org
www.newtactics.org / newtactics@cvt.org